٥٦ – الإحاطات

خلال الفترة قيد الاستعراض، استمع مجلس الأمن إلى عدد من الإحاطات بشأن مواضيع غير مرتبطة ارتباطا صريحا بالبنود المدرجة على جدول أعماله. وقد شملت فروع هذا الفصل، حيثما كان ذلك مناسباً، تلك الإحاطات في تناولها لمختلف المناطق[١]. وترد هنا تغطية للإحاطات التي قُدمت في جلسات مغلقة والإحاطات التي تناولت مسائل مشتركة بين المناطق.

واستمع المجلس إلى إحاطات في جلسات مغلقة من رئيس محكمة العدل الدولية[٢] والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بقضايا المستوطنات البشرية في زمبابوي[٣].

وخلال هذه الفترة، عقد مجلس الأمن جلسات عديدة استمع خلالها مباشرة إلى رؤساء هيئاته الفرعية. وفي الجلسة ٥١٠٦ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة تحت البند المعنون ”إحاطات من رؤساء لجان مجلس الأمن وأفرقته العاملة“، واستمع في ١٠ جلسات أخرى إلى إحاطات تحت البند المعنون ”إحاطات من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن“[٤] وفي تلك الجلسات، قدم رؤساء مختلف لجان الجزاءات ولجان مكافحة الإرهاب وأفرقة عاملة أخرى إلى المجلس صورة عامة عن عمل تلك الأجهزة. ويرد في ملاحظة تمهيدية في الفصل الخامس جدول شامل بتلك الإحاطات.

واستمع المجلس أيضا إلى عدد من الإحاطات بشأن قضايا إنسانية. ففي الجلسة ٥٧٩٢، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي قدم تقريرا عن زيارته لإثيوبيا والسودان والصومال في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر. وأفاد بأنه اجتمع في إثيوبيا بالحكومة لبحث الأزمة الإنسانية في المنطقة الصومالية، حيث أصبح الصراع بين القوات الحكومية وجبهة أوغادين للتحرير الوطني يبعث على التخوف من انتشار المجاعة. وقال إنه زار في السودان منطقة دارفور لاستعراض تنفيذ البيان المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور، وتقييم الوضع الإنساني على الأرض. وأشار إلى أن البيان المشترك ساعد على الحد من بعض العقبات البيروقراطية التي تعوق عمل وكالات الإغاثة، إلاّ أن الحالة عموما تشهد تدهورا، وأصبحت الهجمات ضد

(١) انظر، تحت أفريقيا، الفرعين ١٨-ألف (العلاقة المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي) و ١٩ (إحاطتان قدمهما وزير الشؤون الخارجية ووزير الدفاع لأوغندا)، وتحت أوروبا، الفرع ٣٢ (إحاطة قدمها الرئيس المباشر لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، من هذا الفصل.

(٢) الجلستان ٥٥٥٧ و ٥٧٧٥ المعقودتان في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على التوالي.

(٣) الجلسة ٥٢٣٧، المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ولمزيد من المعلومات عن المناقشة في تلك الجلسة، انظر الفصل الثاني، الجزء الثاني، الفرع ألف، القضية ١.

(٤) الجلسات ٥١٨٦، و ٥٢٢٩، و ٥٢٩٣، و ٥٣٧٥، و ٥٥٣٨، و ٥٦٠١، و ٥٦٧٩، و ٥٧٧٩، و ٥٨٠٦، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، و ٢٠ تموز/يوليه، و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢١ شباط/فبراير، و ٢٨ أيلول/سبتمبر، و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٢٢ أيار/مايو، و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على التوالي.

العاملين في المجال الإنساني أكثر شيوعاً. وقال إنه زار في الصومال المنطقة خارج مقديشو حيث تجمّع أكثر من ٢٠٠ ألف شخص مشرد داخليا، وقدم تقريراً عن جهود الإغاثة الجارية هناك.

وعقب ذلك، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات ورحبوا بالإحاطة وأعربوا عن قلقهم إزاء التحديات الإنسانية التي تواجهها تلك المناطق. وأكد العديد من المتكلمين أيضا الحاجة إلى التعجيل بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال[٥].

وفي الجلستين ٤٩٧٣ و ٥٣٥٣ المعقودتين في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على التوالي، قدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إحاطة للمجلس، شددت فيها على الصلة بين التشريد القسري والسلام الدولي والأمن، وتناولت مسألة العودة المستدامة للسكان المشردين وأثرها الإيجابي على تهيئة السلام والاستقرار الدائمين. وقدمت أيضا مقترحات في مجالات عمليات حفظ السلام وبناء السلام، مشيرة إلى الحاجة إلى مزيد من عمليات حفظ السلام عبر الحدود حيثما كان ذلك مناسباً. وقدمت الإحاطات نظرة عامة عن حالة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العديد من البلدان والمناطق، بما في ذلك دارفور في السودان، وتشاد، وسيراليون، وأفغانستان ومنطقة البحيرات الكبرى، بما فيها بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعقب الإحاطات، أدلى أعضاء المجلس ببيانات وطرحوا أسئلة، وردت المفوضة السامية على النقاط التي آثارها أعضاء المجلس[٦].

(٥) S/PV.5792.

(٦) انظر S/PV.4973 و S/PV.5353.